

# تجربة المملكة الأردنية الهاشمية الأطفال العاملين والمتسولين



الورشة الإقليمية حول "تأثير الأوضاع الاقتصادية  
الراهنة على عمل الأطفال في البلدان العربية"  
9-10/7/2024

أ. مي سلطان  
مدير الطفولة  
المجلس الوطني لشؤون الأسرة - الأردن





يبلغ تعداد الأطفال في الأردن نحو 3.8 مليون يشكلون نحو 40% من السكان.

- وفقاً للمسح الوطني في العام 2016 يبلغ عدد الأطفال العاملين النشيطين اقتصادياً في الأردن حوالي 76 ألف طفل عامل، 44 الفا منهم عاملون في الأعمال الخطرة.
- النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يعمل به معظم الأطفال العاملين في الأردن هو " تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" بنسبة (29%)، يليه العمل في الزراعة والحرثة (28%). فيما كانت نسبة العاملين في الصناعات التحويلية والانشاء والتشييد (11 %) لكل منهما.



# الاتفاقيات الدولية

خلال السنوات الماضية خطى الأردن خطوات عديدة ورئيسية في مجال حماية الطفل وحقوقه، بما في ذلك اتخاذ خطوات للحد من مشكلة عمل الأطفال. إذ كان الأردن من أوائل الدول التي صادقت على أهم الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة عمل الأطفال، ومنها :

- الاتفاقية العربية رقم (1) لسنة 1966 بشأن مستويات العمل
- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل في أيار من عام 1991
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 في عام 1997. "الحد الأدنى للاستخدام"
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 في عام 2000. "حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال"
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000م.
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية والذي اعتمد من طرف الجمعية العامة الامم المتحدة لعام 2000م



# القوانين الوطنية

- **قانون العمل رقم (8) لسنة 1996**، جاء منسجما مع مبادئ هذه الاتفاقيات، إذ منع تشغيل الحدث إذا لم يكمل السادسة عشر من عمره بأي صورة من الصور، ومنع تشغيله في الأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة قبل بلوغ الثامنة عشر من عمره، ووضع بنودا خاصة ضمن قانون العمل.
- **قانون الأحداث (32) للعام 2014**، والذي اعتبر الأطفال العاملين من الفئات المحتاجة للحماية والرعاية، والاتفاق على مسودة نظام حماية الحدث العامل خلافا للتشريعات
- **نظام عمال الزراعة (19) لسنة 2021.**
- **تعليمات إجراءات التفتيش على النشاط الزراعي لسنة 2021 .**
- **قانون منع الاتجار بالبشر (10) للعام 2021** والذي نص على تشديد العقوبة في حالة التسول المنظم (المنهج باستخدام الاطفال بالتسول) بالغرامة من ثلاث آلاف ولغاية عشرة آلاف دينار.
- **قانون حقوق الطفل (17) لسنة 2022.** الذي نص في المادة 15 بالزامية الاسرة بالحاق أبنائها للتعليم ووضع الغرامات على الأسر المخالفة
- **نظام حماية الحدث العامل .....**



# التطور في منظومة حماية الطفل والأسرة

- أما مؤسسة الاستجابة لحالات العنف الأسري بتأسيس "إدارة حماية الأسرة" التابعة لمديرية الأمن العام في عام 1997. كما صدر نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، وهو المعني بالتشبيك والتنسيق ما بين كافة الجهات المعنية بالحماية. ويحکم العمل في هذا المجال الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الذي يوضّح الأدوار والمسؤوليات للجهات مقدّمة الخدمة، وقد حُدث في عام 2016. وفي عام 2019 صدرت إجراءات العمل الوطنية الموحّدة للوقاية والاستجابة لحالات العنف، ودليل الإجراءات، إضافة إلى دليل إجراءات مُقدّمي الخدمات الصحية للتعامل مع حالات الاعتداء الجنسي.
- واستكمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام 2020 العمل على الإجراءات الداخلية لكلّ من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة الداخلية وإدارة حماية الأسرة، وجرى تطوير نظام الأتمتة الإلكتروني. كما تم إعداد الخطة التنفيذية لمصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل للأعوام (2021 - 2023)" وتم اعتمادها من رئاسة الوزراء والتي يتم العمل على تحديثها حالياً.



# الإطار الوطني للحد من حالات الأطفال العاملين والمتسولين

- في عام 2018 ولاحقاً للتعديلات على قانون الأحداث، والثغرات في الممارسات الميدانية وبالتعاون مع منظمة اليونيسف بدأ العمل على تحديث الإطار الوطني للحد من حالات الأطفال العاملين والمتسولين وتم إقراره مطلع عام 2020. وقد اعتمد على منهج إدارة الحالة وبشكل تشاركي بين الجهات مقدمة الخدمة ضمن مراحل تضمن تقديم الخدمات المناسبة للطفل واسرته بحسب المسببات والدوافع وانتهاءً بإغلاق ملف الطفل.



- كما وتم تطوير دليل للإجراءات التطبيقية لتنفيذ الإطار 2020 ، والذي يوضح الاجراءات التفصيلية ونماذجها وآليات الإحالة المتاحة وشبكات الاتصال المتوفرة. مرتكزاً على مبدأ إدارة الحالة للتعامل مع الأطفال وأسرهم وإعادة الطفل إلى مكانه الطبيعي داخل اسوار المدرسة. وفي العام 2022 عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة ايضا على اعداد دليل الاجراءات الداخلية للتعامل مع حالات عمل وتسول الأطفال لكل من وزارة التنمية الاجتماعية وإدارة حماية الأسرة والاحداث.

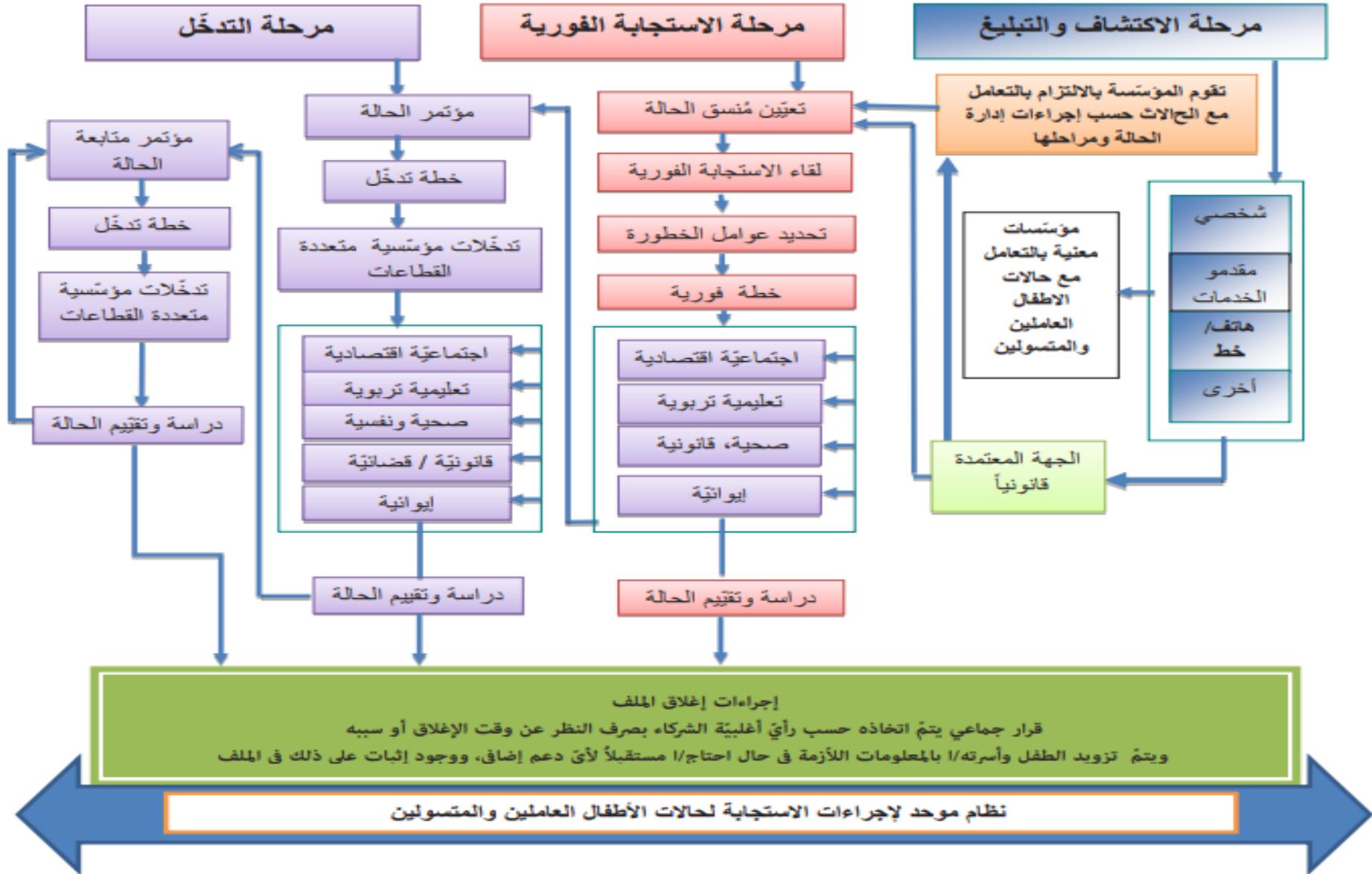
الإطار الوطني للحد من حالات الاطفال  
العاملين والمتسولين

٢٠٢٠



الوقاية: برامج وأنشطة موجهة للمجتمع بشكل عام  
برامج تستهدف فئات محددة أو أفراد وإعادة تأهيل وإدماج في المجتمع خلال مرحلة التدخل أو الرعاية اللاحقة

النهج التشاركي المرتكز على الطفل  
احترام حقوق ورغبات الطفل/ة، الموافقة المستنيرة، السرية والخصوصية، الحماية، عدم التمييز



# الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال

## الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال

نحو مجتمع خال من استغلال الطفل في العمل  
وإنهاء أسوأ أشكال عمل الطفل  
2030-2022

- في العام 2023 تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال 2022-2030، والتي عملت وزارة العمل على إعدادها من خلال لجنة وطنية شكلت من رئاسة الوزراء تضم في عضويتها كافة الشركاء من الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص. حيث تسعى
- وأوكل للمجلس الوطني لشؤون الأسرة مهام المتابعة والتقييم للخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال والخروج بتقرير سنوي يعكس إنجازات المؤسسات. وعليه تم تشكيل اللجنة التنسيقية للحد من عمل الأطفال تحت مظلة المجلس الوطني لشؤون الأسرة والتي تضم ممثلي المنظمات الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات العاملة في قضية عمل الأطفال والتي تنفذ برامج او مشاريع او مبادرات أو سياسات أو تمويل او دعم فني مختص بعمل الأطفال، للعمل على متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال و حشد الدعم وكسب التأييد لقضايا عمل الأطفال وضمان دمجها في الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وضمان عمليات التشبيك والتنسيق ودعم الجهود الوطنية.



# المحور التشريعي للحد من عمل الأطفال

الغاية الاستراتيجية  
تشريعات أردنية فاعلة تدعم جهود الحد من عمل الأطفال ومتسقة مع الاتفاقيات الدولية

## الأهداف الاستراتيجية للمحور الأول

تفعيل وتعزيز التشريعات الأردنية

مواءمة وتحديث التشريعات الأردنية  
مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية

## البرامج والأنشطة الرئيسية

تعزيز القدرات والمساعدة  
القانونية

اجراء المسح وتوفير  
البيانات والحشد

تحديد الفجوات التشريعية

تعزيز قدرات الجهات المعنية  
بأنفاذ القانون

إجراء مسح وطني لواقع  
عمل الأطفال بمعدل مسح  
كل ثلاث سنوات

رصد وتحليل الثغرات التشريعية  
غير المتوائمة مع الاتفاقيات  
الدولية

توفير المساعدة القانونية  
(الاستشارات، الوساطة أو التمثيل)

الحشد والمناصرة لإقرار  
التشريعات المحدثة

اعادة النظر في التشريعات  
الناظمة للتدريب المهني  
والضمان الاجتماعي

## استراتيجيات التغيير

تطوير القدرات المؤسسية للجهات المعنية

تفعيل سبل النفاذ إلى العدالة  
اشراك منظمات المجتمع المدني

## الممكنات

الموارد

الإدارة

الحوكمة

## المقاربات Approaches

- إجراءات الحماية والتوقيف والتدابير البديلة واتخاذ القرارات الخاصة بالطفل العامل.
- الضابطة العدلية والتفتيش في حالات اجراءات الكشف عن الطفل العامل.

## الفرضيات

1. دعم الحكومة ومجلس الأمة لإدخال التعديلات التشريعية المطلوبة
2. توافر المخصصات المالية
3. استعداد الجهات المعنية للتواصل والتنسيق وتوحيد الجهود.

# مكون الوقاية والبرامج التوعوية

الغاية الاستراتيجية

تعزيز البرامج الوقائية للحد من عمل الطفل وخاصة أسوأ أشكال عمل الأطفال

## الأهداف الاستراتيجية للمكون الأول

وقاية الطفل من العمل	إيجاد موقف عام يجعل عمل الطفل أقل قبولاً اجتماعياً	تعزيز الوعي القانوني للحد من عمل الأطفال	حماية فئات الأطفال الأكثر تعرضاً لخطر ظاهرة التسول
----------------------	--	--	--

## البرامج والأنشطة الرئيسية

البرامج الوقائية	برامج التوعية والتأييد	الوعي القانوني	الحماية من التسول
تفعيل برامج الحماية للأسر والفئات الأكثر عرضة للخطر	رفع وعي المجتمع واسر الأطفال والأطفال المعرضين للخطر	ادخال الثقافة القانونية	عقد برامج توعوية وقانونية ومجتمعية
توفير برامج الدعم لأسر الأطفال	رفع وعي العاملين ومقدمي الخدمات ورفع وعي الرأي العام	رفع الوعي القانوني لدى المشرع والرأي العام	اعداد دراسة نوعية شاملة
توفير دعم مشاريع تعزيز الانجابية	الحد من ثنائي الاجور ومستوى وظروف العمل للطفل العامل	تعزيز وعي الأطفال وأصحاب العمل ومقدمي الخدمة	تعزيز برامج تأهيل الحثث والطفل المتسول
توفير دعم لأسر الأطفال من غير الأرتيين	تعزيز إجراءات التفتيش	تطوير قاعدة بيانات ومنصة	تصميم برنامج دمج مجتمعي وسلوكي
توفير برامج التمكين الاقتصادي للأسر	تعزيز الخدمات الصحية المتكاملة والشاملة	التأكد من اندماج قبلي لأطفال العائلات الممتهنة للتسول	
تعزيز ماب المخصصات والموزنت الصلبة للقرلة			
وصول الخدمات للعائلات الأكثر هشاشة			

## استراتيجيات التغيير

آليات فعالة للحشد وكسب التأييد	توظيف التطبيقات التكية والأدوات الحديثة
الاستخدام الأمثل للموارد	اشراك منظمات المجتمع المدني
تعاون القطاعات المختلفة	تطوير القدرات المؤسسية

## الممكنات

الحوكمة	الإدارة	الموارد	المعرفة	تكنولوجيا المعلومات
---------	---------	---------	---------	---------------------

## القرضيات

1. توافر الإرادة السياسية
2. وجود التنسيق وتكاتف جهود الشركاء وتوظيفها بشكل فاعل.
3. تبني "المصلحة الفضلى" للطفل

## المقاربات Approaches

- تسيق وتوطيد العلاقات
- وقنوات الاتصال ما بين

## الجهات الشريكة (وزارة الداخلية/

الحاكم الإداري، وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم، وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية، وإدارة حماية الأسرة والأحداث، وهيئة تنمية المهارات ومعاهد التدريب المهني ومزودي التدريب المهني والصناعة والتجارة وممثلي اصحاب العمل).

## الاتفاق على التوجهات

الاستراتيجية والأولويات

والآليات.

تحديد الرسائل لكل فئة من

الفئات المستهدفة وتبنيها.

# مكون الاستجابة والتدخلات

الغاية الاستراتيجية

تعزيز الحماية للطفل العامل وتحقيق المصلحة الفضلى له

## الأهداف الاستراتيجية للمكون الثاني

ضمان الجاهزية المؤسسية وسرعة الاستجابة في الازمات والطوارئ

تعزيز خدمات الحماية والبرامج للحد من عمل الاطفال

تعزيز خدمات إدارة الحالة لحالات الأطفال العاملين

## البرامج والأنشطة الرئيسية

### الاستجابة

تدابير الاستجابة الفورية في الازمات والطوارئ

تعزيز بناء خطط تعويضية لحالات الطوارئ

التعامل مع حالات اللجوء

المحافظة على الاموار الاصيلة

تحديد الأدوار والمسؤوليات

بناء قدرات جميع الجهات المعنية

### تعزيز خدمات الحماية

تطوير برامج داصة للحد من التسرب وحماية الأطفال المعرضين للخطر

تعزيز وتوقع برامج التدريب المهني

تعزيز نور اللجان المجتمعية في المراكز الامنية

تعزيز منظومة التفتيش

تعزيز الخدمات الصحية المتكاملة والشاملة

### إدارة الحالة

دراسة واقع الحال للخدمات المعقدة لحالات الأطفال العاملين ورصدها

معالجة الفجوات المتصلة بتقييم الخدمات للحد من عمل الطفل

بناء قدرات جميع الجهات المعنية بتلقي الخدمة

تعزيز الخدمات الفنية والمساعدات المتخصصة

اعداد منهجية تدريب وطنية موحدة ومشتركة

## استراتيجيات التغيير

- توظيف التطبيقات الكمية والأدوات الحديثة
- اشراك منظمات المجتمع المدني
- تطوير القدرات المؤسسية

- اتباع النهج التشاركي في اعداد منهجيات إدارة الحالة
- الاستخدام الأمثل للموارد
- التنسيق وتعاون القطاعات المختلفة

## الممكنات

الحوكمة الإدارة الموارد المعرفة تكنولوجيا المعلومات

## المقاربات Approaches

- تنسيق وتوطيد العلاقات وقنوات الاتصال ما بين الجهات الشريكة.
- تمكين الأطفال العاملين وأسره.
- توحيد الاجراءات ونماذج العمل بين الشركاء وفق إطار زمني محدد

## الفرضيات

- وجود فريق متعدد الاختصاصات ومركز على احتياجات ورغبات الطفل
- وجود التنسيق وتكاتف جهود الشركاء وتوظيفها بشكل فاعل.
- تبني "المصلحة الفضلى" للطفل

• شكرًا لحسن استماعكم

مي سلطان

مديرة الطفولة

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

Tel : +962 (6) 5544667(Ext.: 107)

Fax: +962 (6) 5544669

mob: 0799769113

[mai@ncfa.org.jo](mailto:mai@ncfa.org.jo)

[www.ncfa.org.jo](http://www.ncfa.org.jo)

